الفصل الخامس

وسائل دعم العطاء المعرفي

بعد أن طرح موضوع البحث العلمي والعطاء المعرفي، ثُم موضوع الجامعات البحثية وأهمية دورها في تعزيز هذا العطاء، وبناء مُجتمع المعرفة، يناقش هذا الفصل وسائل رئيسة تستخدمها الجامعات وتستفيد منها في أداء دورها المنشود على أفضل وجه مُمكن. وتشمل الوسائل المطروحة: الدراسات العليا، والكراسي البحثية، واتفاقيات الشراكة والتطوير، وحاضنات تأهيل المؤسسات المعرفية، ومراكز التفكير، إضافة إلى مقاييس الأداء والجودة.

- في موضوع الدراسات العليا، يُوضح الفصل مدى أهمية هذه الدراسات في تفعيل العطاء المعرفي للجامعات، ويُبين كيف يُركّز (تصنيف كارنيجي) للجامعات على هذا الأمر، كما يُناقش أيضًا عوامل نجاح الدراسات العليا التي تشمل: الأستاذ، والطالب، والوسائل العلمية، إضافة إلى المناهج الأكاديمية، والأنظمة الإدارية.
- وفي موضع الكراسي البحثية، يطرح الفصل أهمية هذه الكراسي في إطار العطاء المعرفي، وفي مجال التعاون المعرفي أيضًا، كما يُبين الفصل أيضًا أن نجاح هذه الكراسي يُسهم في تفعيل اقتصاد المعرفة وتحقيق التنمية.

- وفي مجال اتفاقيات التطوير، يُبين الفصل أنها لا تقتصر على اتفاقيات الكراسي البحثية فحسب، بل تشمل شتى أنواع الشراكة والتعاون محليًّا ودوليًّا مع مؤسسات معرفية مُختلفة، إضافة إلى التعاون مع علماء مشهود لهم، مثل أولئك الذين حصلوا على جائزة نوبل. ويُناقش الفصل هذه الاتفاقيات، ويُبرز ضرورة مُراقبة نجاحها من أجل المستقبل، كما يتطرق إلى فكرة دراسة جاهزية المؤسسات المختلفة للاتفاقيات، حرصاً على الاستفادة منها على أفضل وجه مُمكن.
- وفي مسألة تأهيل المؤسسات، يهتم الفصل بما جرى ويجري على مستوى العالم، في موضوع حاضنات التقنية التي تسمح بإنشاء مؤسسات معرفية تقوم بتوظيف العطاء المعرفي للجامعة، ثُم ترعى هذه المؤسسات علميًّا وماديًّا وقانونيًّا خلال فترة النمو الأولى، قبل أن تطلقها للعمل بشكل مُستقل على أرض الواقع.
- وفي موضوع مراكز التفكير، يُبين الفصل أهمية هذه المراكز في الاستفادة من المعرفة، ويُناقش دورها في تحديد الأولويات المعرفية، وفي تقديم نظرة استباقية، تُساعد على التخطيط السليم للمستقبل، والتعامل مع قضاياه المُحتملة.
- وفي موضوع الجودة أخيراً، يُركز الفصل على أن طريق الجودة في أداء التعليم العالي طريق مُتعدد الجوانب، ويحتاج إلى جهود على أصعدة مُتعددة. وفي هذا الإطار، ينصح الفصل بضرورة إعادة النظر في أساليب العمل في جامعاتنا، على أساس الحد من الزمن الضائع ومن هدر طاقة الأساتذة والطلبة من أجل تحقيق أداء أفضل.

وهكذا يُقدم الفصل رؤية مُتعددة الجوانب لوسائل العطاء المعرفي، يُمكن لجامعاتنا الاستفادة منها في وضع خططها المستقبلية، والعمل على تنفيذها.

(٥,١) الدراسات العليا

كما بين الفصل السابق، تُصنف مؤسسات التعليم العالي، تبعًا لتصنيف (كارنيجي) Carnegie الأمريكي المعروف إلى أربعة أصناف رئيسة: الجامعات البحثية المانحة للدكتوراه، فضلاً عن البكالوريوس والماجستير؛ والجامعات المانحة للماجستير، بالإضافة إلى البكالوريوس، ثم الجامعات والكليات المانحة للبكالوريوس، إضافة إلى درجات أخرى مُساعدة تقل عن البكالوريوس، وكذلك الكليات المانحة للدرجات المساعدة التي تقل عن البكالوريوس، مع إمكانية منح البكالوريوس أيضًا، بنسبة محدودة في بعض برامجها الخاصة [٢٦].

ولاشك أن اختيار الدراسات العليا كعامل أساسي لتصنيف مؤسسات التعليم العالي أمر مُحق تماماً نظراً لأهمية هذه الدراسات في الحياة الأكاديمية الجامعية، وفي مدى تفاعل الجامعة مع المُجتمع وتأثيرها فيه. فالدراسات العليا هي التي تأتي بالعقول البشرية الشابة والمتميزة وتُؤهلها بالمهارات البحثية، وتضعها في بيئة البحث العلمي والعطاء المعرفي، وتُرشدها إلى الموضوعات الحيوية المهمة، وإلى التوجهات الواعدة التي تُعطى بحوثًا تتمتع بالأصالة والجدوى. وفي إطار هذه الوظيفة المهمة للدراسات العليا تؤسس الجامعة لإمكانات بحثية على أرضها، وتتعاون مع مؤسسات المجتمع، وتتلقى الدعم منها، وتثريها بالأفكار والمعارف الجديدة والمُتجددة. وترتقي هذه الوظيفة أيضاً بالبرامج التعليمية للمرحلة الجامعية الأولى بتعزيز روح البحث العلمي وأصوله فيها، إضافة إلى جعل التعليم في هذه المرحلة مبنيًّا على البحث والإبداع.

إن الافتراض المُعتمد فيما سبق هو أن يكون البحث العلمي أساسًا لبرامج الدراسات العليا، لا أن يكون هذا البحث مُعتمداً على المقررات الدراسية وحدها. وتجدر الإشارة إلى أن كثيراً من برامج الماجستير في مُختلف أنحاء العالم تعتمد على

المقررات. وعلى ذلك، تكون هذه البرامج تحديثًا وتوسيعًا للمعارف التخصصية، إما بغاية دعم العمل المهني، وإما استعدادًا للبحث العلمي في برامج الدكتوراه.

ومما يسترعي الانتباه إشارة تقرير المعرفة العربي الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تدني نسبة الالتحاق بالدراسات العليا في الوطن العربي، فقد بين التقرير أن (الظاهرة الثانية التي تتطلب معالجة ملحة هي المعدلات المنخفضة جدًّا للالتحاق بالدراسة العليا، إذ إن تحقيق التوازن بين مهمة مؤسسات التعليم العالي الخاصة بنقل المعرفة، ومهمة تطوير هذه المعرفة والتجدد باستخداماتها، يتطلب توسعا في برامج الدراسات العليا، ولاسيما الدكتوراه. ويشكل حملة الدكتوراه في المجتمعات المتقدمة ما معدله ١,٣٪ من مجمل الشرائح العمرية المعنية. وهذا يعني أن معدلات التحاق بالتعليم العالي ككل تتجاوز ٥٠٪، ومعدلات التحاق بالدراسات العليا لاتقل عن ١٠٪، منهم ما لا يقل عن ٢-٣٪ بمستوى الدكتوراه [١٩]).

وإذا ابتعدنا عن إيحاءات التقرير المذكور آنفًا، ونظرنا إلى أعمدة نجاح أي برنامج من برامج الدراسات العليا، نجد أنها أربعة أعمدة. وتؤدي هذه الأعمدة دورها بشكل مُتكامل، وتشمل: وجود الأستاذ الجامعي المؤهل، ووجود الطالب المتفرغ، ووجود الوسائل البحثية اللازمة، إلى جانب وجود أنظمة مُناسبة، فيما يخص كل من قبول الطلبة، ومحتويات البرامج، والتعاون المعرفي. والتعاون المطلوب هنا هو تعاون داخلي بين أقسام الجامعة، وخارجي مع مؤسسات المجتمع المحلي بما في ذلك شركات القطاع الخاص، إضافة إلى الهيئات الدولية والجامعات الأخرى.

في جامعات المملكة العربية السعودية، هناك برامج كثيرة للدراسات العليا، ولابد من تقويم هذه البرامج بشكل دوري؛ استجابة للمتغيرات، وتطويرًا للأداء. ومن وجهة نظر عامة، إذا انطلقنا في تقويم هذه البرامج من خلال أعمدة النجاح

الأربعة سابقة الذكر، نجد أن هناك مُشكلة كبيرة في وجود الطالب وفي تفرغه في كثير من هذه البرامج، ولعل هناك مُشكلة أخرى تُغذي هذه المشكلة في أنظمة هذه البرامج سواء من حيث قبول الطلاب، أو من حيث محتويات البرامج، وكذلك من حيث قضية التعاون بشقيه الداخلي والخارجي.

في إطار قبول الطلاب (وبالطبع الطالبات أيضاً) في برامج الدراسات العليا في جامعاتنا، هناك كثير من الذين يُرفض قبولهم في جامعاتنا، يُقبلون في الجامعات الأجنبية، ويقدمون أبحاثاً وعطاء معرفيًّا جيداً، ويحصلون على درجات علمية عالية من جامعات عالمية مرموقة. ويُضاف إلى ذلك، أنه حتى الطلاب المقبولون في جامعاتنا، هم في الغالب من غير المتفرغين، مما يُؤدي إلى الحد من التركيز المطلوب على البحث العلمي، وإلى امتداد مدة الدراسة إلى أكثر مما ينبغي من الزمن.

وفي موضوع محتويات برامج الدراسات العليا، فإن بعض برامج الماجستير في جامعاتنا تكتفي بالمقررات دون وجود رسالة بحثية. وبعضها يطلب الرسالة البحثية، لكنه يُقرنها بأكثر مما ينبغي من المقررات التي تجهد الطالب وتأخذ من وقته دون أن يكون لها الأثر الفعال على أدائه البحثي. وإذا انتقلنا إلى مسألة التعاون، نجد أن هذا التعاون متواضع المستوى، حتى في الإطار الداخلي بين كليات الجامعة الواحدة وأقسامها.

ونختم هذا الجزء بالدعوة إلى مراجعة وتقويم شامل لبرامج الدراسات العليا في جامعتنا، ووضع خطط مستقبلية لتطويرها، والاستفادة منها في خدمة الوطن، وفي الإسهام في العطاء المعرفي الإنساني، والوصول بأمتنا إلى موقع حضاري مُتقدم استحقته يوماً، وتستحقه بإذن الله في المستقبل.

(٥,٢) الكراسي البحثية

تُعدّ الكراسي البحثية وسيلة مهمة من وسائل تعزيز البحث العلمي، وإثراء العطاء المعرفي في الجامعات، وتحظى هذه الوسيلة باهتمام كبير في جامعاتنا في الوقت الحاضر، لم تحظَ به من قبل. ولا شك أن نجاح مشروعات (الكراسي البحثية) في جامعاتنا، لن يكون نجاحاً للجامعات وحدها، بل نجاح للمجتمع بأسره. فهذه الكراسي تعمل على توليد المعرفة، وتفعيل توظيفها والاستفادة منها، وفي ذلك إسهام في الانطلاق نحو طريق التقدم والتنمية والمستقبل الذي نطمح إليه. من هذا المنطلق سنحاول فيما يأتي طرح عوامل نجاح هذه الكراسي.

ولعلنا نبدأ أولاً بإلقاء الضوء على الأطراف الرئيسة لهذا المشروع، فالتعريف بهؤلاء الأطراف هو جوهر فهم عوامل النجاح المطلوبة. بالطبع، هناك أولاً (المجتمع) واحتياجاته وأولياته وخططه؛ وهناك (إدارة الجامعة) بكل القوانين والأنظمة والأشخاص والصلاحيات التي تُشكل عقلية العمل في الجامعة والبيئة المحيطة لكل النشاطات القائمة فيها، إضافة إلى كل الإمكانات التي تتمتع بها وتستطيع توفيرها لهذه النشاطات. ثم هناك المؤسسات أو الأفراد (الممولون) للكراسي البحثية، ولهؤلاء تطلعاتهم وطموحاتهم من التبرعات والاستثمارات التي سيقدمونها. وهناك أيضاً (الباحثون) الذين سيقومون بالعمل على توليد المعرفة المنشودة، وما يحتاجونه في سبيل ذلك. وهناك بعد ذلك (المُستفيدون) من المعرفة المعطاة، القادرون على توظيفها. وليس هؤلاء بالضرورة من ممولي الكراسي، فقد يكونون من جهات أخرى، وقد تدعم هذه الجهات كراسي جديدة في المستقبل، بعد إدراكها لفوائدها.

ولاشك أن نجاح الكراسي البحثية هو نجاح لجميع الأطراف، ويكمن هذا النجاح في دور كل طرف من أطراف هذه الكراسي، أو ما يُمكن أن نسميه، استعارة

من موضوعات بحوث العمليات، بأطراف (لعبة الكراسي البحثية). هذه اللعبة هي لعبة نجاح لجميع الأطراف، ليس فيها خاسر، الكل رابحون، وعلى كل طرف أن يوفر كل الإمكانات المتاحة لديه لتمكين الكراسي من تحقيق تطلعاتها المنشودة.

وفي إطار المجتمع، هناك أولويات وخطط، مما يترتب على الكراسي البحثية أن تُقدم معارف جديدة تُسهم في تنفيذ متطلبات هذه الخطط. فإذا أُريد للكراسي البحثية أن تُسهم في التنمية، لا بد أن تُقدم بحوثاً تُؤدي إلى منتجات وخدمات تحد من الاستيراد وتدعم التصدير، وتُتيح توظيف اليد العاملة، وتستغل المصادر المتوفرة، وتحد من استنزاف الموارد المحدودة.

وعلى إدارة الجامعة، كطرف رئيس في العملية، أن تؤثر إيجابيًّا في عمل الكراسي البحثية، وأن تجنب القائمين على هذه الكراسي أي عوائق تحد من قدرتهم على الإنجاز. ولعل من الأمور التي تستحق الأخذ في الاعتبار، في هذا الإطار، قضية (الدراسات العليا). فالبحث العلمي معيار أساسي من معايير هذه الدراسات، وهو أيضاً معيار الكراسي البحثية. وعلى الجامعة في هذا الإطار أن تستجيب لرغبة القائمين على الكراسي البحثية، وهم نخبة مختارة من العلماء، في قبول طلبة لبرامج الدراسات العليا، وفي تعديل هذه البرامج، بحيث يكون هناك (درجات علمية بحثية) للماجستير والدكتوراه على غرار كثير من الجامعات الأوربية والبريطانية المرموقة، وكذلك في إقامة اتفاقيات شراكة مع جامعات عالمية لمنح درجات علمية بحثية مشتركة، فالباحثون المنتجون في الجامعات العالمية هم في الغالب طلبة الدراسات العليا الذين تتوفر لهم الإمكانات البحثية اللازمة، والقيادة البحثية الخبيرة.

وعلى باقي أركان (الكراسي البحثية) أن يعملوا بإيجابية ومرونة أيضاً؛ لتحقيق الأهداف المنشودة. وهنا تبرز الحاجة إلى وجود ركن رئيس جديد، يُضاف إلى الأركان

الأخرى، ويكون في موقع (الحكم أو المقوّم) لخطط الكراسي البحثية وأدائها ومنجزاتها، وليكون حكماً بين الأطراف المختلفة في حال حدوث اختلافات أو اعتراضات. ويُمكن لهذا الطرف المقوّم أن يتشكل من لجان من الخبراء التي تُشرف وتُقوم وتحكم على تطلعات الكراسي البحثية، وعلى ما ينتج عنها وما تُقدمه من منجزات.

إن الأمل كبير في دور فاعل لمشروعات الكراسي البحثية، لكن علينا ألا نترك الأمور دون تخطيط سليم وطريق قويم نسلكه ونصل عبره إلى تحقيق الأهداف المنشودة.

(٥,٣) اتفاقيات التطوير

من وسائل دعم التعليم العالي وتعزيز دوره في العطاء المعرفي التي نسمع عنها كثيراً هذه الأيام، (الاتفاقيات). هناك اتفاقيات مع العلماء المتميزين دوليًّا، ومع الحائزين على (جائزة نوبل)، واتفاقيات على إنشاء (كراسي بحثية) في شتى المجالات، تدعمها جهات محلية حكومية وغير حكومية، كما طرحنا في البند السابق، ثُم اتفاقيات تعاون مع جامعات ومؤسسات معرفية أجنبية، واتفاقيات لتقديم خدمات مُختلفة، وغير ذلك من اتفاقيات محلية ودولية. وتتطلع جميع هذه الاتفاقيات إلى تطوير الجامعات، وتفعيل دورها المعرفي في المُجتمع، والتحول إلى اقتصاد المعرفة، وتعزيز التنمية المُستدامة.

وقد أشار تقرير المعرفة العربي لعام٢٠٠٩م، إلى هذا المنحى، بالقول (أخذت بلدان الخليج العربية في السنوات الأخيرة بإقامة شراكات إستراتيجية مع عدد من الجامعات الكبرى في العالم. ومن بينها بشكل خاص: جامعة الملك عبد الله للعلوم

والتقنية، والمدينة التعليمية في قطر، وقرية دبي للمعرفة. وتتضمن هذه الشراكات إقامة أقسام متخصصة للبحث العلمي في المجالات المتقدمة، وإقامة شراكات إستراتيجية في البحوث لتشكل ائتلافا في العقول والأفكار الكبيرة والطموحات الجزئية، كملتقى للمفكرين من الشرق والغرب، بما يسمح بتجاوز الحدود الجغرافية والثقافية والتخصصية [١٩]).

وعلينا أن نتوقف هنا لنتساءل: كيف نستفيد من هذه الاتفاقيات على أفضل وجه مُمكن بما يُحقق تطلعاتها المنشودة؟ ولا بُد من الإشارة هنا إلى أن الاتفاقيات تُحدد أدوار أطرافها فيما هو مُتفق عليه، وفي إطار زمني مُحدد؛ ولذلك، نحن نريد أن نقوم بدورنا على أفضل وجه مُمكن، ونريد من الطرف الآخر أن يقوم بدوره على أفضل وجه ممكن؛ كما نريد أيضاً، من خلال ذلك، أن نُقدم للمجتمع الفوائد المرجوة.

إن أول خطوة نحو أداء دورنا، ومُطالبة الطرف الآخر بأداء دوره، على أفضل وجه مُمكن، هي الانتقال بالسرعة المناسبة من مستويات التوقيع على الاتفاقيات إلى مستويات تنفيذ هذه الاتفاقيات، والعمل أيضاً على تقديم كافة التسهيلات التي تُساعد الطرفين على تمكين مستويات التنفيذ، من أداء عملها بالشكل المأمول.

ومن الخطوة الأولى، تأتي الخطوة التالية، وهي خطوة تقييم تطور العمل بشكل مُستمر، وقياس ما يُحققه من منجزات، بالمقارنة مع التطلعات الموعودة. ويحتاج هذا التقييم والقياس إلى مؤشرات ينبغي أن تكون جزءاً من الاتفاقيات، إن لم تكن كذلك في الاتفاقيات القائمة بالفعل. ولا شك أن للتقييم فوائد أخرى مُضافة، ومن هذه الفوائد ضبط توجيه العمل بالاتجاه الذي يُؤدي إلى عطاء أفضل، ومنها أيضاً المساعدة في اتخاذ القرارات بشأن تجديد الاتفاقيات أو عدم تجديدها، والاتجاه نحو اتفاقيات جديدة.

ولابد لمقاييس التقييم أن تكون علمية وموضوعية، فهذا ما يُميز النظرة العلمية للأمور عن غيرها. ويُنقل عن اللورد كلفن (Kelvin)، أحد أبرز علماء الطبيعة في القرن التاسع عشر للميلاد، قوله بأن القياس هو ما يجعل معرفة ما علماً مُحدداً، وقابلاً للدراسة. وهذا ما نريده لاتفاقياتنا؛ حرصاً على نجاحها في تقديم مُعطياتها المنشودة [٢].

وبالطبع ليس ما سبق من اتفاقيات تم إقرارها، هو نهاية لعهد الاتفاقيات، فاتفاقيات التطوير لها بُعد متواصل. وهنا تبرز مرحلة يجب أن تسبق مرحلة الاتفاقيات، وهي مرحلة دراسة الجاهزية لكل اتفاقية مرغوبة أو ممكنة، يُرجى منها تطوير مُحدد. وتحتاج دراسات الجاهزية هذه إلى مقاييس ومُؤشرات أخرى خاصة بها تُبين الاستعدادات التي ينبغي أخذها في الحسبان لعقد الاتفاقيات المطلوبة، هذا بالنسبة إلينا. ومن ناحية أخرى، يجب بالمُقابل أيضاً، دراسة جاهزية الأطراف الأخرى لهذه الاتفاقيات. وفائدة ذلك، هي التأكد من قدرة الأطراف على أداء دورها المطلوب بالكفاءة المنشودة.

وهنا يبرز تساؤل جديد هو (من سيقوم بدراسات الجاهزية المطلوبة لإطلاق اتفاقيات ناجحة؟). وتأتي الإجابة بضرورة وجود نظرة مؤسسية لهذا الموضوع، بمعنى وجود مركز تميز، يهتم (بدراسات الاتفاقيات)، ويُقدم المشورة بشأنها، ويستعين بالخبراء المشهود لهم في المجالات المطروحة من أجل اتفاقيات ناجحة تُحقق طموحات التطوير التي نتطلع إليها.

(٥,٤) تأهيل المؤسسات

تتجه الجامعات إلى عدم الاكتفاء بتأهيل (الإنسان) في التخصصات المُختلفة، بل تأهيل (المؤسسات) وحضانتها أيضاً. فالإنسان المؤهل في المجتمع، لن يكون عنصراً فاعلاً فيه ما لم يجد الفرصة، أو لعلها (المؤسسة)، التي تستطيع تفعيل تأهيله، وتوظيف إمكاناته، والاستفادة منها. من هذا المُنطلق، يُمكن القول إن تأهيل المؤسسات مسألة مهمة تُكمل قضية تأهيل الإنسان، وتُعزز الاستفادة من هذا التأهيل، وتفتح آفاقاً جديدة أمام ما يُدعى (التأهيل المشترك) للإنسان والمؤسسات. وهو التأهيل الذي يُعزز التفاعل بين الجامعات والمجتمع، ويُسهم في نشر المعرفة، واستخدامها والاستفادة منها، ودعم العمل على بناء مجتمع المعرفة.

سيتم طرح موضوع هذا التأهيل المشترك على ثلاث خطوات. في الخطوة الأولى سنبين الصورة التقليدية لتأهيل الإنسان في الجامعات، وهي الصورة المُتبعة، بشكل عام، في جامعاتنا في الوقت الحاضر. وسنوضح في الخطوة التالية، كيفية الانتقال من هذه الصورة التقليدية إلى صورة التأهيل المشترك المطلوبة. ثُم نقدم أخيراً، في الخطوة الثالثة، مُلاحظات حول هذا الموضوع وأهميته المستقبلية، خصوصاً بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية.

تعمل الجامعات في إطار وظائفها التقليدية على تأهيل الإنسان وإعداده للعمل وخدمة المجتمع في مجال تخصصي مُحدد. ويشمل هذا التأهيل عادة ثلاثة محاور رئيسة. محور يتعلق بالثقافة العامة التي يجب أن يتمتع بها خريج الجامعة، أيًّا كان تخصصه. ويتمثل هذا التأهيل في المقررات العامة التي تُعرف بمتطلبات الجامعة، وهي مقررات مشتركة بين جميع برامج التخصصات الجامعية المُختلفة. ثُم محور يرتبط بأسس التخصص، ويتضمن المقررات التي تُعرف بمتطلبات الكلية، وهي المقررات المشتركة

بين برامج جميع أقسام الكلية المعنية التي يدرس فيها الطالب. ويأتي بعد ذلك المحور الثالث الذي يُركّز على التخصص المقصود، ويتضمن المقررات التي تُعرف بمتطلبات القسم، وهي مقررات تخصص الدرجة العلمية الجامعية التي يحصل عليها الطالب عند تخرجه، بعد إتمامه جميع مقررات المحاور الثلاثة.

وتُضيف الكليات العلمية التطبيقية محوراً رابعاً إلى ما سبق، هو محور التدريب العملي. ففي كليات الطب، هناك التدريب العملي في السنوات المُتقدمة من الدراسة، إضافة إلى سنة التدريب المعروفة (بالامتياز). وفي كليات علوم الحاسب والمعلومات و كليات الهندسة هناك (التدريب الصيفي) الذي يقضي بعمل الطالب، في السنتين الأخيرتين من دراسته، في مؤسسات تُناسب تخصصه، خلال الإجازة الصيفية؛ وفي كليات التربية هناك (التدريب العملي على التدريس) في المدارس المُختلفة. ولاشك أن هذا التدريب يُفيد الطالب والمؤسسات التي سيعمل لديها بعد التخرج. لكن الأمر ما زال مُركزاً على دور منفرد للجامعة، ألا وهو (تأهيل الإنسان).

في إطار تطوير دور الجامعات ظهرت فكرة (حاضنات التقنية Technology Incubators) [٢٩]. وتقضي هذه الفكرة بإقامة مؤسسات إنتاجية وخدمية داخل الجامعات، والقيام بحضانتها، بمعنى رعاية شؤونها، لمدة زمنية تصل إلى عدة سنوات، حتى تُصبح المؤسسة (مؤهلة) للعمل بشكل مستقل، والدخول في إطار المنافسة مع المؤسسات الأخرى. وخلال فترة حضانة مثل هذه المؤسسات داخل الجامعات، يقوم الطلبة بالعمل فيها واكتساب الخبرة العملية عن طريقها.

وتستفيد هذه المؤسسات من حضانة الجامعات لها من خلال عدة جوانب. فطلبة الجامعة يعملون فيها بأجور متواضعة. وأعضاء هيئة التدريس، وطلبة الدراسات العليا، في الجامعة يدعمونها بالأفكار والمشورة الفنية والإدارية والقانونية التي تُعزز

إمكاناتها، وتُسهل عملها، وتدعم تأهيلها. ويُضاف إلى ذلك، أن مثل هذه المؤسسات، يُمكن أن تحصل على دعم من قبل جهات خارج الجامعة تود الاستثمار فيها، تماماً كما تستثمر بعض المؤسسات في إيفاد منسوبيها للحصول على التأهيل في الجامعات. وكما هو الحال في أداء الطلبة، سيكون أداء بعض المؤسسات المحضونة جيداً، بينما قد تواجه حضانة مؤسسات أخرى بعض المشاكل. وفي هذا المجال لا بُد من تقويم مُستمر تُؤخذ على أساسه القرارات المُناسبة بشأن مثل هذه المشاكل.

ولايُفيد إطلاق هذه المؤسسات بعد اكتمال تأهيلها في الجامعة في إيجاد وظائف لخريجي الجامعات فحسب، بل في كون هذه الوظائف مدروسة خلال إعداد هذه المؤسسات، ومُجربة خلال حضانتها، وناجحة في تأهيلها. ومن ناحية ثانية، فإن وجود هذه المؤسسات الناشئة في الجامعة، يُضيف (ثقافة جديدة) إلى التعليم الجامعي، ألا وهي (ثقافة الأفكار الإنتاجية والعمل المستقل) التي تُسهم في دعم التنمية المُستدامة.

إن مسألة (تأهيل المؤسسات) مسألة مهمة للغاية بالنسبة للمملكة من مُنطلقين اثنين. أولهما التزايد السكاني الذي تشهده، وتزايد أعداد طلبة الجامعات فيها. وهؤلاء لا يحتاجون إلى التأهيل وحده، بل إلى التوظيف والفاعلية في الأداء أيضاً. وثانيهما، أن المملكة في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة في مجالات مُتعددة للحد من الاعتماد على النفط، تحتاج إلى (مؤسسات جديدة مؤهلة) تقود هذا التوجه وتُرسخه في المُجتمع. وقد بدأت بعض الجامعات الوطنية بخطوات أولية نحو بناء حاضنات تقنية تسعى إلى تأهيل مثل هذه المؤسسات، إلى جانب تأهيل الإنسان. وهي تقوم بذلك في إطار أكثر اتساعاً يشمل (حدائق تقنية Technology Parks) تجري إقامتها من خلال اتفاقيات شراكة بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية المُختلفة. ويُمثل (وادي الرياض للتقنية) و(وادي الظهران للتقنية) وأودية التقنية الأخرى التي تُقيمها جامعاتنا أمثلة مهمة في هذا المجال.

(٥,٥) مراكز التفكير

في النظر إلى المستقبل، هناك قضايا مهمة كثيرة، تهم الوطن وتؤثر في مسيرته نحو المُستقبل. فبعض هذه القضايا ظاهر ومُلح، وبعضها كامن أو أقل إلحاحاً، وبعضها الآخر قد لا يكون ظاهراً للعيان، لكنه موجود، وربما يظهر في وقت من الأوقات.

هذه القضايا المهمة قد تكون علمية الطابع، كما هو الحال في موضوعات الطبيعة: كالمياه، والمصادر الطبيعية الأخرى، مثل النفط والغاز، إضافة إلى البيئة، والتكوين الجيولوجي واحتمالات الزلازل، والثروة الزراعية والحيوانية والأوبئة الطارئة كإنفلونزا الخنازير والطيور وجنون البقر، والأمراض المستوطنة، وغير ذلك. وقد تكون القضايا المهمة هذه اقتصادية أو اجتماعية أو إنسانية، كموضوعات السكان، والأسرة، والتربية، والتعليم والتدريب، والعمالة، والنشاطات الخدمية العامة منها والتقنية، والصناعات الإنتاجية، والتجارة، وما إلى ذلك. وربما تكون هذه القضايا ذات طابع سياسي، يهتم بالأحداث والمشاكل على مستوى المنطقة المحيطة، أو حتى على مستوى العالم بأسره.

من المفترض أن يتم التفكير المتواصل في هذه القضايا المهمة، ليس فقط في الحالات الطارئة، بل في كل الأوقات، حيث يُؤدي ذلك إلى نتيجتين رئيستين تُفيدان الوطن، وتُعززان مسيرته، وتُجنبانه المفاجآت غير المُستحبة. النتيجة الأولى التي يُمكن الحصول عليها، من التفكير المتواصل في مثل هذه القضايا، هي دعم التخطيط للمستقبل وجعل الخطط الناتجة أكثر دقة وأكثر وثوقية في مسيرة التنفيذ، وتلبية المتطلبات المتوقعة. أما النتيجة الثانية المهمة فهي القدرة على الاستجابة في الحالات الطارئة المُرتبطة بالقضايا المُختلفة. فبسبب التفكير المتواصل في هذه القضايا، لن تشكل الحالات الطارئة معضلات مُفاجئة، بل ستكون مشاكل خضعت لتفكير استباقي،

وعلى ذلك ستكون حلولها جاهزة، يُمكن الاعتماد عليها في التعامل مع مثل هذه الحالات.

ولعلنا نتساءل هنا، مَنْ يا تُرى يُفترض أن يكون مسؤولا عن التفكير المتواصل في هذه القضايا وتقديم الفائدتين المهمتين للمُجتمع وللوطن؟ وهل يُمكن الاعتماد في ذلك، على جامعاتنا الوطنية، كما تعتمد الدول المُتقدمة على جامعتها في هذا المجال؟ إن تعبير (مراكز أو مخازن أو مصادر التفكير Think Tank) تعبير مألوف في الجامعات المُتميزة في الدول المُتقدمة. فوظيفة هذه المراكز هي التفكير المتواصل وإجراء البحوث في القضايا الوطنية المهمة سواء كانت هذه القضايا محلية أو دولية الأبعاد. ومفكرو هذه المراكز هم أعضاء هيئة التدريس في الجامعات وطلابهم في مراحل الدراسات العليا. أي أن تكاليف هذه المراكز محدودة، لأنها تعتمد على بنية فكرية قائمة، يُطلب تفعيلها في المجالات المطلوبة؛ ولذلك يكون مردودها عاليًا وفعّالاً، ولاسيما إذا حَسُنت أساليب إدارتها وطرائق الاستفادة منها.

وتتمتع جامعاتنا بوجود مُؤهلين على أعلى مستويات التأهيل، ومن أفضل الجامعات العالمية. ولدى الوطن أيضًا إمكانات بشرية كبيرة تصلح للدراسات العليا في القضايا المطروحة، بل لعل بعض هذه الإمكانات البشرية يعمل في المؤسسات صاحبة العلاقة بهذه القضايا. لماذا لا يكون لدينا مراكز تفكير في جامعاتنا تجمع أساتذة الجامعة المؤهلين، مع العاملين في المؤسسات المُختلفة المرتبطة بالقضايا الحيوية. هذا الجمع يُمكن أن يُعزز التفكير في القضايا المطروحة، خصوصاً من خلال مشروعات بحثية وبرامج دراسات عليا تُفعّل نشاطات الجميع، وتستفيد منهم لخير هذا الوطن.

ولعلنا نختم هذا الجزء بدعوة القائمين على الجامعات، والباحثين في القضايا الحيوية التي تهم الوطن، وأصحاب العلاقة بهذه القضايا، إلى العمل معاً على إنشاء (مراكز تفكير Think Tanks) لهذه القضايا، تكون مرجعاً للتخطيط الوطني بشأنها، وملجأً للحالات الطارئة التي قد تبرز عشوائيًّا في أي وقت من الأوقات، ودون سابق إنذار.

(٥,٦) الجودة في التعليم العالي

يبرز الحديث عن الجودة في جامعاتنا في الوقت الحاضر، مع تزايد مشاريع التطوير المُختلفة، مثل برامج الحائزين على (نوبل) ومشروعات (الكراسي البحثية) و(مراكز التميز)، وغير ذلك من مشروعات وبرامج نحتاجها ليس قولاً فقط، بل نريدها عملاً أيضاً. ولعل تقدم بعض جامعاتنا في مثل هذه المشاريع يُحفز جامعاتنا الأخرى على المنافسة وتنفيذ مشاريع أخرى تسعى إلى المزيد من العطاء المتميز دون اللجوء إلى التقليد.

ولم يقتصر الحديث عن الجودة على مسألة الطرح الفكري وحده، بل تجاوز ذلك إلى مرحلة العمل على التنفيذ، فأصبح إنشاء وكالات معنية بالجودة في الجامعات والكليات ممارسة سائدة خلال السنوات القليلة الماضية. ولا شك أن التوجه نحو الجودة أمر محمود، بل إنه مرغوب ومطلوب، ولا بُد لكل طامح إلى التقدم من السعي نحو سلوكه، والوصول به إلى التطلعات المنشودة. وفي سبيل تحقيق ذلك، لا بُد من رؤية مُتكاملة تقود إلى الطريق القويم.

وللجودة أهداف ووسائل، ولها أيضاً مستويات مُتكاملة، تستند إلى أبعاد ومؤشرات. وبين عناصر الجودة هذه ما هو عام ينطبق على كافة المجالات، وبينها أيضاً ما هو خاص يرتبط بمجال بعينه. وفي إطار التعليم العالي، ينبغي فهم كل من

العام والخاص من هذه العناصر، كما ينبغي تحويل الفكر إلى مُمارسة، والنظرية إلى تطبيق.

وبالنظر إلى الأمور العامة الشهيرة في إطار الجودة، نجد أساليب كثيرة، بعضها سابق ويرحل مع الزمن لتبقى مبادئه وأفكاره وتجاربه ونجاحاته وإخفاقاته مُتاحة للباحثين، وبعضها قائم يأخذ من مبادئ وأفكار ما سبقه ويطورها ويضعها في صيغ جديدة أكثر فاعلية. ومن ذلك على سبيل المثال، أسلوب (إدارة الجودة الشاملة) المعروف بالأحرف (TQM) [٣٠]، الذي انتشر في الماضي، ثُم سلم الراية إلى الأسلوب الذي بات أكثر انتشاراً، ألا وهو أسلوب (الأبعاد الستة) المعروف عالميًّا بالمصطلح (Six-Sigma) الذي يُركز على ثقافة الجودة، والحد من الأخطاء، ويُقدم منهجية لمراجعتها وتقويمها وتطويرها بشكل مُتواصل [٣١].

وطريق الجودة في التعليم العالي طريق (مُتكامل)، ويتلخص في أن الأداء الجيد مطلوب من الجميع، كي لا يحبط الأداء السيئ لبعض الجوانب الأداء الجيد للجوانب الأخرى، وذلك في مُختلف الوظائف التي تقوم مُؤسسات التعليم العالي بتنفيذها. وتشمل هذه الوظائف بشكل أساسي: العملية التعليمية، والبحث العلمي، ونشاطات التعاون والاستشارات وخدمة المُجتمع، والعمل الإداري، إضافة إلى نشاطات أخرى مُختلفة.

وقد تسعى جامعاتنا في طريقها نحو الجودة إلى مُحتوى تعليمي مُتقدم ولكن من سينفذ هذا المحتوى؟ بالطبع عضو هيئة التدريس الذي قد يكون مُحاطاً بضغوط إدارية تستنزف وقته في لجان كثيرة تُقدم توصياتها إلى لجان أخرى لمرة أو مرات قبل اتخاذ قرارات قد تكون بسيطة للغاية، يُمكن اتخاذها على مستويات أدنى، ضمن ضوابط مُحددة، بما يُؤدي إلى توفير الوقت والجهد إلى ما هو أهم. وتجدر الإشارة هنا إلى أن

اجتماع لجنة واحدة من عشرة أساتذة مدة أربع ساعات في الأسبوع، يهدر وقت وجهد أسبوع كامل لأستاذ واحد في كُل شهر، ويوجهه إلى غير وجهته التي ينبغي أن يسعى نحوها.

وتقضي الجودة بالطبع بضرورة الاستفادة من الزمن وتجنب هدره، وهناك مبدأ مهم في هذا الإطار هو ضرورة تضييق الفجوة بين أفضل ما يُمكن أن يُقدمه الإنسان، أو ربما فريق عمل، وبين ما يقوم بتقديمه بالفعل. وإذا طبقنا هذا المبدأ فربما نجد فجوات كثيرة في جامعاتنا؛ ولذا صار لزاما علينا في إطار التوجه نحو الجودة السعي إلى تضييقها، وربما إغلاقها بالكامل.

وصفوة القول، إن التوجه نحو الجودة أمر محمود ومطلوب، لكنه يحتاج إلى رؤية مُتكاملة تشمل كافة جوانب نشاطات مؤسسات التعليم العالي، كي لا تظهر حواجز أو تنشأ طرق ضيقة تحد من القدرة على تحقيق الأهداف المأمولة.